مرع فيشهد له هذا الشاهد لانتقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية
متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها انه ما في صك الوقف
من شهادة شاهديه لعمر لانهما شهدا انه اشهدهما انه وقف ملكه ولم
يشهدا بانه وقف وهو ملكه في البزازية وغيرها لو شهدوا انه اقر واشهدنا
انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لاتقبل ولو قالا
مع ما وكونا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا واشهدا انه
وقف ملكه هذا لم يسمع دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها انه الوقف
ليس محكوما بعدم المدعى الذي تسمع منه الدعوى في الوقت وقت الشهادة
كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لاتسمع
دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة والبزازية
ومنها ان الوقف ليس محكوما به بلزوم ليقبل عليه البرهان بل دعوى على
القول به وهناك امور اخر فيها اختلاف بين العلماء فالحاصل ان العبرة
لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف
على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله اعلم سئل في اخوين
قاسما عمهما كرما واشهدا ونصف الدم فيما خصه بالقسمة ثم باع حصة اخر
ثم الاخر من غيره ثم تداولته الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن
ادعى الاخوان على ذي اليد ان جميع الكروم المقسوم لهما لاشيء فيه لعمهما
وان مقاسمتهما لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة
والاشهاد لم لا اجاب لاتسمع لما صرح به قاضيخان والزيلعي والبرهاني
والبزازي وكثير من علمائنا من ان الاقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم
مشترك قال الزيلعي ولو ادعى احد المتقاسمين التركة دينا في التركة
صح دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم تسمع دعواه اذ الاقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك والله اعلم سئل في ارض بين اثنين
تقاسماها وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة
القبلية وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك
الثاني يقول لزيد ليس لك الا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لي الا تسع
قصبات فهل العبرة للعقب المعدود او لشجرة الرمان اجاب العبرة
لما اشتهد به البينة فان اقامها بعد الاشهاد بالكتبة تقبل بينة كل
سهما في الحبوة الذي بيد صاحبه لانه خارج وبينة المخارج اولى وان
اقام احدهما بينة فقط قضي له وان لم يقم واحد منهما بينة حلفا
وتراادا كما في البيع لانها مسئلة اختلاف المتقاسمين في الحدود وقد

صح

كتاب المزارعة

صح بها في اكثر الكتب ومنها فسخ العقد وان كان قبل الاشهاد على الفسخ
على المفتى به فتنفسخ القسمة والله اعلم سئل في رجل دفع ثورا لاخر على ربع
الخارج فحرث عليه اياما ثم عجز عن العمل فرده الاخر على صاحبه قبل الزرع هل
يستحق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة ام لا اجاب نعم يستحق ذلك
والله اعلم هذه والله اعلم سئل في رجل حرث لرجلين ولم يبين حصة من
الخارج هل هي الثلث او الربع فهل يستحقان في الخارج شيئا ام لا يستحقان
فيه شيئا وهل اذا اجر عملهما من الدراهم اجاب لايستحقان في الخارج
شيئا بل لهما اجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلها الحرث
بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم سئل في رجلين الحارثا قدان
اشتركا على ان مهما يذراه يكون مشتركا فذروا على هذا الوجه وبقي الزرع
فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا لان كل منهما اصار مقرضا
الآخر الغرض على الوجه المشروح صحيح وان كان قرض المشاع فقد صرح في
التجنيس في كتاب الهبة بانه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقرر انه يملك بالعقد
العقود يملك صحيحها وفاسدها والله اعلم سئل في رجلين تشاركا في
الزرع وقال كل منهما للآخر مهما زرعته بيذري وبقري فهو لي ولك
مناصفة وزرعا على هذا الشرط بقرهما وبذرهما فهل على اي شيء زرعاه
يكون مشتركا بينهما اسولا ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون
كل منهما للآخر نصف ما زرع واذا تساويا في البذر التقيا فحاصلا
وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه والله اعلم سئل في
رجل قال لشريكه ازرع وبذرك كذا حفظه على ان الخارج بيني وبينك
واساويك مثلها بذارمن حفظتي فزرعا على هذا الوجه وسرقت حفظة
القابل فلم يقدر على البذر هل الذي زرع اولا يكون بينه وبين ربه
ام لا اجاب نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله اعلم سئل في
فلاحين قال كل منهما للآخر ازرع ببذرك ومهما زرعته فبيننا نصفان
فزرعا على ذلك هل يكون للخارج بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكر احدهما
ذلك وادعى انما زرع لنفسه خاصة لاللشركة ولم تقم عليه بينة يكون القول
قوله بيمينه ام لا اجاب الخارج بينهما نصفان كما في البزازية فان قال
للعامل ازرع في ارضي ببذرك على ان الخارج بيننا نصفان فالمزارعة جائزة
والخارج على الشرط ويكون البذر قرضا للزارع على رب الارض ومثله
في الخيرية من كتاب الفتاوى وهذا صريح في ان ما زرعه كل واحد منهما يكون
مشتركا بينهما على الشرط ومن انكر ولا بينة لخصم فعليه اليمين والله اعلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)